

Distr.
GENERAL

A/RES/54/212
1 February 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٩ (هـ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.5)]

٢١٢/٥٤ - الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية^(١)، وإلى الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة دإ ٢٢١-٢ تموز يوليه ١٩٩٩، ولا سيما الفرع الثاني - جيم، المتعلق بالهجرة الدولية وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية^(٢)، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣) وكذلك في منهاج العمل^(٤) الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٤٩/١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز يوليه ١٩٩٥،

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٣-٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع ١٨.XIII.A.95)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاagen، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع ٨.IV.96.A)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع ١٣.IV.96.A)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

وإذ تؤكد من جديد استمرار صحة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٥)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٦)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٧)، واتفاقية حقوق الطفل^(٨)،

وإذ تشير إلى ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أنطه بهما ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينات، من مسؤوليات تتصل بصياغة السياسات وتوفير التوجيه والتنسيق لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية،

وإذ تلاحظ ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية الأخرى بتعزيز دعمها التقني للبلدان النامية لكتفالة إسهام الهجرة في التنمية،

وإذ تسلم بتتنوع الآراء التي أعرب عنها الذين ردوا على الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية ونطاقه وشكله وجدول أعماله^(٩)، ونسبتهم ٣٩ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وأن عدد الذين أيدوا عقد المؤتمر ٥٤ والذين أيدوه جزئياً ٥ والذين عارضوه ٢٦.

وإذ تلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى مزيد من بيانات الهجرة، وإلى وضع نظرية متماشة تنسق الهجرة الدولية، وفهم العلاقات المعقدة المتبدلة بين الهجرة والتنمية فهما أفضل،

وإذ تلاحظ أيضاً الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المحافل القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية عن طريق مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التخطيط الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الرئيسية ذات الصلة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الاجتماعات والمؤتمرات العديدة المعقدة بشأن الهجرة والتنمية^(١٠)،

(٥) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٦) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

(٧) القرار ٣٤/٢٤، المرفق،

(٨) القرار ٤٤/٢٥، المرفق.

(٩) انظر A/54/207.

(١٠) بما في ذلك "الندوة الدولية: نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/غير الموثقة" التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية (انظر A/C.2/54/2)، المرفق) والمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين وأشكال أخرى للتشريد والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة المعقوف في جنيف في ٣٠ و ٣١

ولا سيما في سياق التعاون الإقليمي

وإذ تلاحظ أيضاً قيام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في أيار/مايو ١٩٩٨، بوضع برنامج سياسة الهجرة الدولية، الذي سينفذ بالشراكة مع مكتب العمل الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات في مناطق مختلفة على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

وإذ تدرك أن عملية العولمة وتحرير التجارة، بما تنطوي عليه من توسيع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين كثير من البلدان وفيما بينها وتهميشه بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، تسهم، من بين عوامل أخرى، في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة.

وإذ تدرك أيضاً، على الرغم من وجود مجموعة مبادئ راسخة، أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرهم وأن من المستصوب تحسين حالة جميع المهاجرين الشرعيين وأسرهم،

وإذ تقر بأن تحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية له أهمية، من وجهاً النظر التحليلية والتشغيلية، وبالحاجة إلى وضع سياسات شاملة ومتماضكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استناداً إلى روح الشراكة الحقيقية والفهم المشترك،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١):

(تابع الحاشية رقم (١٠)

أيار/مايو ١٩٩٦، والمؤتمرون الإقليمي المعنى بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى؛ والمجتمعات التينظمها برنامج سياسة الهجرة الدولية بشأن القدرة والتعاون الإقليمي في مجال الهجرة مع موظفين حكوميين كبار من أوروبا الشرقية والوسطى في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ومع موظفين حكوميين كبار من جنوب أفريقيا في بريتوريا في نيسان/أبريل ١٩٩٩، ومع حكومات من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ ومؤتمرون حوض البحر الأبيض المتوسط المعنى بهجرة السكان والتنمية المعقود في بالما دي مايوركا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التابعة لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، المعقدة في لاهاي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

(١١) A/54/207، يتضمن التقرير معلومات عن مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة قضايا الهجرة.

- ٢ - تحت الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر:

- ٣ - تشجع الآليات الأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية على الاستمرار، حسب الاقتضاء، في معالجة مسألة الهجرة والتنمية:

- ٤ - تهيب بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية، وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية:

- ٥ - تطلب أيضاً من المجتمع الدولي أن يسعى من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خياراً صالحًا بالنسبة لجميع الأشخاص، وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يكفل توازنًا اقتصاديًا أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية:

- ٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس، عند الإمكان، المزيد من الآراء من الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملاً بالقرار ١٨٩/٥٢، وكذلك من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن تقرير الأمين العام الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين^(١٢)، واضعاً في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يوصي بالطرائق والأساليب المناسبة لمعالجة المشاكل التي لها صلة بالهجرة والتنمية:

- ٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقليمية، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، معأخذ تقرير الأمين العام^(١٣)، ضمن تقارير أخرى، في الاعتبار، وتشجع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المناسبة على تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة:

- ٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريراً يلخص، في جملة أمور، الدروس، وكذلك أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الهجرة وسياساتها، المستفادة من شتى الأنشطة التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية المضطلع بها على المستوى بين الإقليمي والأقليمي، وأن يوصي بإجراءات تتعلق بالسياسة يمكن اتخاذها على المستوى الدولي كي تنظر فيها الجمعية العامة معأخذ ما يلي، ضمن أمور أخرى، في الاعتبار:

- (أ) تقرير لجنة السياسات الإنمائية^(١٢) عن نظرها في مسألة الهجرة والتنمية;
- (ب) الأعمال التي قامت بها هيئات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال الهجرة الدولية والتنمية;
- (ج) الآليات التي يمكن إنشاؤها داخل منظومة الأمم المتحدة كي تبحث بطريقة شاملة ومتكاملة مسألة الهجرة الدولية والتنمية;
- (د) ضرورة تقديم تحليل للبيانات المتصلة بالهجرة داخل مختلف المناطق وفيما بينها، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة؛
- ٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند الفرعى المعنون "الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معنى بالهجرة الدولية والتنمية لتناول قضايا الهجرة".

الجلسة العامة ٨٧
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩